الأمم المتحدة



Distr.: General
11 January 2001
Arabic
Original: English

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٢٥٥ لمجلس الأمن، المعقودة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"ينوه مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ المتعلق بالحالة في الصومال (S/2000/1211) ويعيد تأكيد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويراعى فيها احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

"ويرحب مجلس الأمن بنتائج مؤتمر عرتة للسلام وبإنشاء الجمعية الوطنية الانتقالية والحكومة الوطنية الانتقالية. ويعرب عن تأييده لذلك. كما يعرب عن امتنانه لحكومة جيبوتي وشعبها لجهودهما في سبيل عقد مؤتمر السلام. ويلمس بمزيد من التقدير الدفعة التي أعطتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتلك العملية مما يشمل الولاية المسندة من قبَل الاجتماع الوزاري المعقود في جيبوتي في آذار/مارس ٢٠٠٠.

"كما يرحب مجلس الأمن بجهود الحكومة الوطنية الانتقالية من أجل تحقيق المصالحة داخل الصومال. ويحث بقوة كل الجماعات السياسية في البلد، وبخاصة التي ظلت منها خارج عملية عرتة للسلام، على الدخول في حوار سلمي وبنّاء مع الحكومة الوطنية الانتقالية بغية تحقيق المصالحة الوطنية وتيسير الانتخابات الديمقراطية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٣ على نحو ما يدعو إليه الميثاق الوطني الانتقالي. ويناشد كذلك الجماعات قاطبة، وبخاصة الحركات المسلحة، دعم ما تضطلع به الحكومة الوطنية الانتقالية من جهود لتسريح المقاتلين والمشاركة في تلك الجهود. ويشجع الحكومة الوطنية الانتقالية على أن تواصل، في ظل روح الحوار البنّاء، عملية إشراك كل الجماعات في البلد، بما في ذلك المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية، بغية التحضير لإرساء ترتيبات دائمة للحكم من خلال العملية الديمقراطية.

"ويشدد مجلس الأمن على التحديات الهائلة التي يواجهها الصومال في مجال التعمير والتنمية وعلى الحاجة الماسة إلى المساعدة العاجلة وبخاصة في مجالات تسريح المقاتلين (مع إيلاء عناية خاصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض المعدية) ونزع السلاح وإصلاح الهياكل الأساسية ويطلب إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها وإلى وكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية فضلا عن مؤسسات بريتون وودز المساعدة على التصدي لتلك التحديات.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ويلاحظ مع القلق أن الحالة الإنسانية والأمنية ما زالت مزعزعة في أجزاء عدة من الصومال من بينها مقديشيو. ويدين بشدة اعتداءات الجماعات المسلحة على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني ويدعو جميع الأطراف في الصومال إلى أن تحترم تماما أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية وأن تكفل لهم حرية الحركة كاملة وسلامة الوصول إلى جميع أنحاء الصومال.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد وجوب امتثال جميع الدول للتدابير المفروضة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ويحث كل دولة على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذ حظر توريد الأسلحة على الوجه الأكمل. ويدين بشدة توريد الأسلحة على نحو غير مشروع لجهات في الصومال. ويكرر طلبه إلى جميع الدول والأمم المتحدة والمنظمات والكيانات الدولية الأخرى بموافاة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بأي معلومات عن أي انتهاكات محتملة لحظر الأسلحة.

"ويصر مجلس الأمن على وجوب امتناع جميع الدول عن أي تدخل عسكري في الوضع الداخلي في الصومال وعلى عدم استعمال أراضي الصومال لزعزعة الاستقرار في المنطقة الفرعية.

"ويرحب مجلس الأمن باعتزام الأمين العام إنشاء صندوق استئماني لبناء السلم في الصومال. ويلاحظ أنه على الرغم من التطورات الإيجابية التي شهدها الصومال مؤخرا ما زالت الحالة الأمنية تبعث على القلق الشديد. ومن ثم يدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى إعداد اقتراح بشأن بعثة لبناء السلم في الصومال. على أن توضح في ذلك الاقتراح كل السبل التي من شأنها أن تدفع عملية السلام قدما، وذلك مع إيلاء عناية خاصة للحالة الأمنية في البلد.

"وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر".